محمود شلتوت (١٨٩٣ – ١٩٦٣) جهوده الإصلاحية وآثاره الفكرية

م.د عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة – أقسام الديوانية.
البريد الالكتروني: adnanabdalhadi@gmail.com

الملخص:

تأثر الشيخ محمود شلتوت بالمدرسة الفكرية للشيخ محمد عبده، وهذا مامنحه أن يكون أحد دعاة التقريب بين المذاهب الاسلامية، وأحد مصلحي الأزهر، وتميز فكر الشيخ محمود شلتوت بالوسطية والتجديد والعقلانية، وإنصاف المرأة، وقد اكّد أكثر من مرة أن المسلمين لم يقدموا الاسلام نموذجاً حضارياً لنهضة الأمة، ودعا إلى الانقلاب على الجمود الذي يسلب مزيه عقل الانسان، مؤكداً أن التجديد هو السبيل الوحيد للحفاظ على الحضارة الاسلامية، فالإسلام دين الفكر والعقل والعلم، فضلاً عن ذلك فهو أول شيخ أزهري أدخل الفتيات إلى المعاهد الدينية.

ترك لنا تراثاً فكرياً ذا لغة نقية يستهوي القارئ، استقى مصادره الفقهية من القران الكريم والسنة النبوية، ولم يعتمد كأغلب من سبقوه على فقه العلماء الاموات، وحرص في كتبه على ممازجة الفكر بالواقع الراهن الذي كان يعيشه المجتمع الاسلامي، وعالجت مؤلفاته بعض قضايا العصر، وكان نادراً ما يحيل أو يوثق مصادر مؤلفاته الا في مجال القران الكريم والاحاديث النبوية الشريفة، وآراء العلماء التي ينقدها، وأظهرت كتبه مواكبته للإصدارات المعاصرة في وقته، ووضحت اعتماده على تفكيره واجتهاده الشخصي في أكثر الاحيان، وناقشت بعض كتابته نظريات وأفكار كالشيوعية ونظرية (النشوء والارتقاء).

Mahmoud Shaltot … his Reformal Efforts and his Intellectual Implications 1893 - 1963

By: Lec. Dr. Adnan Abdel Hadi Sarhan Alkhaledi
email: adnanabdalhadi@gmail.com

Abstract

Sheikh Mahmoud Shaltout, one of the scientists of Islam in the twentieth century, is influenced by the intellectual school of Sheikh Mohammed Abdo, who gave him his knowledge and reformist ideas to be one of the advocates of rapprochement between the Islamic sects and emerged as a reformer of Al-Azhar mosque. He also founded the Islamic Research Academy, derived its sources of jurisprudence from the Koran and the Sunna, and did not adopt as most of the rest of his predecessors relying on the jurisprudence of the dead scientists, as for his intellectual heritage, he was keen on the mixture of thought with the current reality that was the community Islam Life, so he represented as a prominent scientific face, and his books dealt with some of the issues of the time, and he invited to overcome the stalemate, which deprives the human mind advantage.

المقدمـــة

يعد الشيخ محمود شلتوت أحد الشخصيات المصرية الأزهرية المجددة التي نادت بالخروج على آراء العلماء القدامى والسعي لمواكبة التحديث، عمل من خلال منصبة شيخاً للأزهر إلى تطبيق ما نادى به من أفكار إصلاحية أحدثت تغييراً في أسس ومناهج الأزهر وحولته إلى مؤسسة شاملة توسع دورها ليس في مصر فحسب، بل في العالم الاسلامي أجمع، فضلاً عن ذلك كان أحد الذين عملوا على المقاربة بين المذاهب الإسلامية، حتى أسموه رجل التقريب.

شكّلت معرفة سيرته ودوره في قيادة الإصلاح والتجديد، ودراسة تراثه الفكري دافعاً أولاً للدراسة، وكان حصول الباحث وبعد جهد كبير على الوثائق غير المنشورة الخاصة بالشيخ من ارشيف الأزهر في مصر دافعاً ثانياً للبحث، ليسلط الضوء على دراسة هذه الشخصية، وابتعد البحث عن الغوص في الدور السياسي للشيخ محمود شلتوت، كونه يحتاج إلى دراسة منفصلة بحد ذاته، وقسم البحث على محورين بحث المحور الأول حياة الشيخ محمود شلتوت، وجهوده الاصلاحية في الأزهر، ودرس المحور الثاني في تراثه الفكري.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية المهمة كان في بدايتها الوثائق غير المنشورة الخاصة بالشيخ محمود شلتوت الموجودة في أرشيف المجلس الأعلى للجامع الأزهر والتي تسنى للباحث الحصول عليها بعد جهد كبير ورمز لها بالرمز **(م.ع.ج.ز)**، فضلاً عن العديد من

الكتب منها كتاب " **حسن سلهب، محمود شلتوت قراءة في تجربة الإصلاح والوحدة الاسلامية**" الذي أفاد البحث كثيراً، وكتاب "**سعيد عبد الرحمن، شيوخ الأزهر**"، **الذي** رافق البحث في أغلب صفحاته، وأغناه بمعلومات قيمة، وسلط الضوء على العديد من القضايا المهمة في ثنايا البحث.

أولاً: حياة الشيخ محمود شلتوت وجهوده الاصلاحية في الأزهر

١- حياتـــــه

ولد الشيخ محمود شلتوت في ٢٣ نيسان ١٨٩٣ ببلدة منية بني منصور مركز مدينة ايتاي البارود التابعة لمحافظة البحيرة المصرية، فحفظ القرآن الكريم ثم التحق بمعهد الاسكندرية الديني عام ١٩٠٦ ونال الشهادة العالية عام ١٩١٨ أولاً على دفعته[١]، بعدها عين مدرساً بالمعهد عام ١٩١٩ نقل بعدها إلى القاهرة فعين مدرساً في القسم العالي[٢]، ثم نقل إلى شعب التخصص الملحقة بكلية الشريعة[٣].

٢- جهوده الاصلاحية في الأزهر .

تأثر الشيخ محمود شلتوت بالحركة الاصلاحية التي وضع برنامجها الشيخ محمد مصطفى المراغي[٤]، فكان أول صوت أزهري ارتفع بتأييد تلك الدعوة الاصلاحية[٥]، وأخذ يوظف قلمه من خلال مقالاته في جريدة السياسة اليومية لدعمها، الا أن معارضة الحكومة والملك فؤاد[٦] لفكرة إصلاح الأزهر جعلت الشيخ المراغي يقدم على تقديم استقالته في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٩ وتولية الشيخ محمد الأحمد الظواهري[٧] الذي رأى التأني مراعاة للظروف الحرجة، الا أن الشيخ محمود شلتوت رفض وانتفض مع ثلة من رجال الأزهر وطالبوا بالاستمرار بالإصلاح فكانت النتيجة فصله في ١٧ ايلول ١٩٣١ من عمله في القسم العالي[٨]. إذ اكد الشيخ محمود شلتوت ان مهمة الأزهر ليست تخريج مدرسين وعلماء بأعداد فقط، انما ضرورة الاهتمام بنوعية العلماء المفروض عليهم البحث والتجديد وضرورة ان يكونوا أئمة للرجوع اليهم في أصول الشريعة والفقه، ويكونوا أقوياء العلم والحجة[٩].

أُعيد الشيخ محمود شلتوت إلى عمله في الأزهر عام ١٩٣٤، وعين مدرساً لمادة التفسير ومقارنة المذاهب في كلية الشريعة والقانون[١٠]، ونال في شباط ١٩٣٧ كسى التشريف العلمية من الدرجة الثانية إلى الثالثة[١١]، ونتيجة لذلك أصبح وكيلاً للكلية في العام نفسه، ترقى بعدها ليتعين مفتشاً للعلوم الدينية بالإدارة العامة للأزهر عام ١٩٣٨[١٢]، وأخذ يقدم تقارير لإصلاح المعاهد من الناحية الادارية والعلمية، ففي تقرير له رفع عن معهد القاهرة عام ١٩٤٠، أوصى به إدارة المعهد بضرورة المحافظة على الوقت الرسمي للدوام من قبل الطالب والموظف والمدرس، والتركيز على نظام المراقبة للطلاب المتخلفين عن حضور الحصص اليومية، كما ركز الشيخ شلتوت في تقريره

على عدد التطبيقات والموضوعات الانشائية التي تعطى من قبل المدرسين إلى الطلبة ولاحظ قلة عدد التطبيقات التحريرية وإهمالها من قبل البعض، ووجوب إصلاح نقاط الخلل الواردة للإسهام في خدمة المسيرة العلمية للأزهر[١٣]، كما اكّد الشيخ محمود شلتوت المطالبة نفسها في تقريره عن معهد الدسوق، إذ بين لإدارة المعهد وجوب الاستفادة من الحصة الكاملة بتسميع الالفية من كل أسبوع في استذكار ما تلقاه الطلاب أثناء الاسبوع ويكون التسميع جزاء من هذا الاستذكار، لما للاستذكار من فائدته في استدامة تحصيل الطلاب لما يتلقونه من العلوم[١٤].

أما بالنسبة لتقرير الشيخ محمود شلتوت عن معهد الاسكندرية الذي نقل القسم الابتدائي منه إلى مدينة دمنهور، فجاء بنقاط عديدة لإصلاح المعهد من الناحية الادارية والعلمية، وتضمن تقريره المرفوع إلى شيخ معهد الاسكندرية بدمنهور ضرورة المحافظة على هيكلية المعهد لما له من قداسة لأداء الصلوات فيه، فضلاً عن أنه مكان لطلب العلم، ومراقبة عماله وطلابه ومدرسيه، كما نوه إلى مسألة وجود شيخ المعهد باستمرار وعدم إيكال الأمر إلى وكيل نائب عنه مما يؤدي ذلك إلى صيرورة العمل بشكل انتظامي[١٥]، وبعد أن تفقد تطبيقات دروس طلاب المعهد لاحظ لدى البعض تلكؤ في فهم الدرس، وتراجع البعض عن مستواهم السابق الا القليل منهم، لذا أوصى الشيخ محمود شلتوت عندما أجرى مقارنة للحالة العلمية لمدرسي القسم الابتدائي للمعهد في هذا العام ١٩٤١ عن حالتهم في العام الماضي بضرورة تقليل عدد الحصص اليومية وتحويل بعضها إلى يوم الخميس الذي فيه فقط حص واحدة، كما لاحظ الشيخ فرقاً واضحاً في الهمة والنشاط والتحضير، وأوعزها الشيخ إلى اضطراب حالتهم النفسية التي طرأت بنقل المعهد إلى دمنهور وترقبهم العودة إلى الاسكندرية[١٦]. وفي العام نفسه تقدم الشيخ محمود شلتوت برسالته (المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الاسلامية) إلى هيئة كبار العلماء[١٧] لنيل عضويتها وفاز بها بالإجماع[١٨]، وكان عضواً في لجنة تعديل المناهج المشكلة من قبل الجماعة، وتنفيذاً للفقرة (٤) من المادة (١٦) من المرسوم بقانون (٢٦) لعام ١٩٣٦، وبعضوية كلاً من الشيخ (حسنين محمد مخلوف والشيخ محمد عبد اللطيف السبكي)، وأوصت اللجنة في تقريرها بضرورة تعديل المناهج وتأليف لجنة من كبار العلماء من جميع المذاهب (فقه الحنفية، فقه الشافعي، فقه المالكية، فقه الحنابلة) تضم أخصائيون من رجال القانون والاقتصاد لشرح المعاملات التي أشارت اليها لجنة المناهج فيما استحدث من مسائل ثم بيان حكم الشريعة الاسلامية فيها مع بيان ما يستند على ذلك الحكم، على أن تدرس تلك البحوث في كلية الشريعة وأصول الدين فقط دراسة دقيقة في حصص تحدد لها[١٩]، كما أوصى تقرير اللجنة أن تكون الدراسة في كتب المذاهب الاربعة دون حذف ابواب منها ليقف الطالب على أحكام المسائل في مذهبه، وتتكون له ملكة فهم كتب مذهبه ليتسنى له الرجوع اليها عند الحاجة وليتأهل

بذلك إلى دراسة الفقه دراسة واسعة في الكليات، مع ملاحظة التركيز على دراسة التوحيد والسيرة النبوية والتفسير والحديث والنحو والصرف والبلاغة وأدب اللغة والعروض والمطالعة والمحفوظات والمنطق وأدب البحث والانشاء وتجويد القرآن والقراءات، كما تضمنت ضرورة دراسة العلوم الاخرى كالتاريخ والجغرافية والتربية الوطنية والحساب والرسم والهندسة والاحياء على أن لا تطغى مناهجها على المناهج الأصلية التي لابد منها في تحقيق الشخصية الأزهرية[٢٠]. ويتجلى بوضوح أن الشيخ محمود شلتوت ركز في برنامجه الاصلاحي على قضية تنظيم وتعديل مناهج الأزهر.

أصبح الشيخ محمود شلتوت عضواً في اللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية، وعضواً في مجلس الاذاعة الأعلى، ورئيساً للجنة العادات والتقاليد بوزارة الشؤون الاجتماعية، وعضواً في اللجنة العليا لمعونة الشتاء[٢١]، وفي عام ١٩٥٠ أصبح مراقباً عاماً للجنة[٢٢] شؤون ومراقبة البحوث والثقافة الاسلامية، فقدم فور اختياره تقريراً إلى شيخ الأزهر عبد المجيد سليم[٢٣] والذي رفعه بدوره إلى الملك فؤاد تضمن جزأين الأول خاص باستعراض أعمال مكتب البحوث الاسلامية، والثاني تعلق بتحديد أهداف المكتب ووسائل تحقيقها، واستعرض التقرير أعمال اللجنة المخصصة باختيار علماء للتدريس في الخارج، وتعيين الجهات الموفدة إليها وإرسال كتب ومصاحف إلى الجهات الاسلامية الخارجية، وكذلك استقبال البعثات الخارجية[٢٤] وضرورة التعاون بين الأزهر والجامعات في البلاد الخارجية، ونشر الثقافة الاسلامية عن طريق البعثات والمطبوعات وحضور المؤتمرات وانشاء مراكز للمراقبة وإذاعة برامج تدعو إلى الاسلام، وضرورة إنشاء قسم خاص للبحوث الفنية وقسم آ خر للتعاون الثقافي والاتصال بالعالم الخارجي وقسم يستعين بالعلماء لوضع رسائل مختصرة عن الاسلام وتوضيح حقائقه ثم تترجم من اللغة العربية إلى اللغات الاجنبية[٢٥]، ولابد من الاشارة إلى أن الشيخ محمود شلتوت عند تسلمه لمشيخة الأزهر حرص على تنفيذ ما تقدم ذكره لاسيما فيما يخص حضور المؤتمرات الاسلامية لما لها من أهمية في نشر الاسلام وبيان حقائقه للعالم[٢٦].

اُختير الشيخ محمود شلتوت في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٧ وكيلاً لمشيخة الأزهر[٢٧] وفي ١٣ شباط ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري بتعيينه شيخاً للأزهر بدلاً من الشيخ عبد الرحمن تاج[٢٨] الذي عين عضواً في مجلس اتحاد الدول العربية[٢٩].

اتخذ الشيخ محمود شلتوت في ١١ تشرين الأول ١٩٥٨ قراراً بتدريس اللغات الأجنبية – الانكليزية والفرنسية والروسية– في مناهج الأزهر، واعتباره مادة من المواد الأساسية، وعد ذلك القرار بأنه قرار جريء جداً وتحقيقاً للأمنية التي تمناها قبله من شيوخ الأزهر وأهمهم الشيخ الأحمدي الظواهري، وجاء سبب القرار لضرورة أن يكون طلبة الأزهر ذوي فهم للغات وثقافات الدول الغربية

التي يعمل الأزهر على نشر الدين الاسلامي فيها، إلى جانب ثقافاتهم العربية، وتضمن القرار أيضاً أ ن تكون الدراسة بواقع حصتين في الأسبوع، ولايحق للطالب دراسة أكثر من لغة، كي يركز على اللغة التي يدرسها، ويكون منهاجها ما يطابقه من مراحل المدارس الثانوي في مصر، وتسند دراسة اللغة الانكليزية إلى أساتذة المواد الاجتماعية بالمعاهد الأزهرية ويمنحون مكافأة عن الحصص التي تزيد عن نصاب تدريسهم المقرر، وتسند دراسة مادة اللغة الفرنسية إلى مدرسي وزارة التربية والتعليم الحكومية مقابل مكافاة، وتسند مادة اللغة الروسية إلى أساتذة مختصين مقابل مكافاة أيضاً ويبدأ الدوام من ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨، عدت الحكومة القرار بأنه بداية طيبة لتخريج رجال الأزهر مزودين بعدد من اللغات الاجنبية وهو ما يساعدهم في أداء رسالته في نشر التعاليم والثقافة الاسلامية والعربية في الدول غير العربية وغير الاسلامية فضلاً عن اطلاعهم على ما يكتب عن الدين الاسلامي وقدمت وزارة التربية والتعليم شكرها للشيخ محمود شلتوت على ذلك القرار[٣٠].

وضع محمود شلتوت نصب عينيه تعيين الأشخاص الاكفاء للقيام برئاسة امتحان الشهادة العالية لكلية اللغة العربية والشهادة العالمية مع إجازة التدريس وشهادات قسم القراءات عام (١٩٥٨-١٩٥٩) فمنحها للشيخ محمد الفحام[٣١]، في حين جعل الشيخ محمد محمد المدني[٣٢] رئيساً لامتحان الشهادة العالية لكلية الشريعة والشهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعي[٣٣]، وعين الشيخ محمد الديناري رئيساً لامتحان الشهادة العالية لكلية الاصول[٣٤]، كما وكل الشيخ محمود شلتوت كلاً من الشيخ محمد الطيب النجار[٣٥] بمعهد القاهرة، والشيخ (عبد الرحمن عثمان) الحاصلان على درجة الأستاذية في التاريخ والبلاغة للتدريس في الكلية اللغة العربية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٠[٣٦].

سعى الشيخ محمود شلتوت في عام ١٩٦١ بجهود مضنية لإصلاح الأزهر، فطالب رئاسة جمهورية مصر ووزير شؤون الأزهر بضرورة توسعة المكان المخصص لإدارة جامعة الأزهر لعدم توافر المكان اللازم لأجهزتها الادارية المتعددة، فطالب بتخصيص مبنى مقر اتحاد الدول العربية بعد اخلائه لإدارة جامعة الأزهر بإيجار سنوي حتى يتسنى للأزهر من أداء رسالته السامية[٣٧].

صدر قانون رقم (١٠٣) لعام ١٩٦١ لإصلاح الأزهر وتغيير أسسه ونظمه وخططه ومنهجه، وشملت المادة الثانية من القانون اتباع الأزهر لرئاسة الجمهورية مباشرة، ولرئيس الجمهورية الحق في اختيار من يراه مناسباً من دون العودة إلى رئاسة الوزراء، أو مجلس الامة، وتضمن القرار أن يكون شيخ الأزهر هو من يقترح تعيين رئيس جامعة الأزهر، فهو المسؤول والموجه للأزهر ولكل ما يتبعه[٣٨]. وبموجب القانون أيضاً أصبح الأزهر يشمل كليات الطب والهندسة والزراعة، وجميع العلوم الدنيوية والدينية، وأصبح خريج الأزهر ليس رجل دين فحسب،

حتى قال عنه الشيخ محمود شلتوت "**أن هذا التنظيم الجديد للأزهر يحقق مبادئ الاسلام الفاضلة، والذي يفتح لأبناء الأزهر أبواب العمل في جميع نواحي الحياة**"(٣٩).

قضى القانون أيضاً إضافة جميع المواد على مدارس التربية والتعليم وأوجد في المرحلة الثانوية شعبتي (العلمي والادبي)، في حين اختصر مدة الدراسة من الخمس إلى الأربع سنوات، وعمل القانون على جعل الأزهر الهيئة الاسلامية الكبرى التي تتولى تخريج علماء متفقهين في الدين يجمعون إلى جانب الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية ومهنية، لتأكيد الصلة بين الدين والحياة(٤٠)، إذ يرى الشيخ أن الناس لا يرون الدين إلا من خلال صورة رجل الدين، الذي يجب أن يعيش لدينه لا بدينه، ففساد رجل الدين يعني فساد المجتمع وصلاحه يعني صلاح المجتمع، والأزهر مسؤول عن ذلك، كما يجب أن يكون طلبة الأزهر متفاعلين في المجتمع(٤١). وبالفعل تأسس (مجمع البحوث الاسلامية) من خمسين عضواً من كبار العلماء، كانت مهمته تنصب على توسيع نطاق العلم بالثقافة الاسلامية، ومتابعة ما ينشر عن الاسلام والتراث الاسلامي من بحوث أجنبية ونقل آراء الآخرين وتصحيح الخطأ إن وجد، على أن يتولى أعضاء المجمع تنظيم بعوث الأزهر إلى العالم الاسلامي، وتوجيه الدراسات العالية في جامعة الأزهر والاشراف عليها بعد اختيار ثلاثة أعضاء منه في مجلس الجامعة، كما ضم المجمع مجموعة لجان ومنها لجنة التشريع الاسلامي، ولجنة البحوث الاسلامية، لجنة تنظيم العلاقات الاسلامية(٤٢).

من أجل ربط المرأة بالعلم والعقيدة واللغة والتوجيهات التي تميز بها الأزهر في تلك المدة، تأسست كلية البنات الاسلامية عام ١٩٦٢، بهدف تخريج عالمات متفقهات في الدين إلى جانب الثقافات الاخرى في شتى فنون المعرفة، وكذلك تقرر إنشاء معاهد تابعة للأزهر لقبول تلميذاته خلال العام الدراسي (١٩٦٢-١٩٦٣)(٤٣)، هذا فضلاً عن إنشائه المعهد النموذجي، وكان الغرض منه إجراء تجربة معينة في طريق التعليم لتساعد على النهوض بالتربية في الأزهر، وإذا نجحت تعمم في جميع المعاهد الأزهرية ومدارس التربية والتعليم، في حين قرر الشيخ محمود شلتوت إنشاء معهد الاعداد والتوجيه عام ١٩٦٢ لكي تكون مهمته النشر والترجمة وتنسيق العلاقات بين الأزهر والعالم الاسلامي عن طريق البعثات والدعاة، كما كان حريصاً على تبليغ رسالة الأزهر إلى العالم اجمع، فبادر إلى عقد الاجتماعات المهمة والمؤتمرات الوطنية والاجتماعية، لاسيما قيامه بفتح الدراسات الاجتماعية في الأزهر(٤٤)، وبذلك أصبحت جامعة الأزهر في عهد الشيخ محمود شلتوت تضم مختلف الكليات الشريعة والقانون واللغة العربية وأصول الدين والهندسة والعلوم والطب والصيدلة والزراعة ومعهد اللغات والترجمة ومعهد الدراسات الاسلامية والعربية ومعاهد الثانوية

والإعدادية للفتيات، كما تم انشاء مدينة للبعوث الاسلامية على مساحة ٣٠ فداناً تضم الدارسين من (٦٤) بلداً وجنسية مختلفة لاسيما الافريقية[٤٥].

رأى الشيخ محمود شلتوت ضرورة أ ن تكون هناك مركزية بإصدار الفتاوى الاسلامية كون الأزهر وارثاً للإسلام، وليس هناك من يضاهيه في هذه المكانة، ومن أول واجباته أن يكون على تماس بحياة الانسان، وإن علماء الأزهر هم من يستطيعون أن يطبقوا شريعة وتعاليم الإسلام ويوصلوها للآخرين بدراساتهم[٤٦].

في إطار سعي الشيخ محمود شلتوت بنشر رسالة الأزهر إلى العالم أجمع، شرع الشيخ بتوزيع المصحف بجميع اللغات نشراً للثقافة الاسلامية، وكذا أمهات الكتب الإسلامية، فضلاً عن طبع الكتب الاسلامية ونشرها مجاناً في جميع أنحاء العالم وترجمة ما يصلح منها إلى اللغات الاجنبية[٤٧]، لذا فقد استحق لقب وسام (العلوم والفنون) من المرتبة الأولى، كما نال العديد من الاوسمة والشهادات التقديرية منها الدكتوراه الفخرية من جامعة ميدان بإندونيسيا، والدكتوراه الفخرية من أكاديمية شيلي عام ١٩٥٩، والدكتوراه الفخرية من المعهد الدولة الاسلامي في جاكارتا عام ١٩٦١ ، والرئيس الفخري للجامعة الاسلامية في الفلبين عام ١٩٦١ والقلادة الرمزية من رئيس الكاميرون عام ١٩٦٢ والاستاذية الفخرية من حكومة الكاميرون عام ١٩٦٣ تثميناً لجهوده في خدمة الاسلام والمسلمين[٤٨].

٣- جهود الشيخ محمود شلتوت في الإصلاح المالي:

أولى الشيخ محمود شلتوت اهتماماً بالغاً بالأمور المالية للأزهر، لاسيما بعد ترأسه لجنة بحث مسائل الأوقاف، كونه وكيلاً للأزهر وعضوية كلاً من (الشيخ صالح موسى شرف، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، والشيخ محمد علي السايس، والشيخ عبد اللطيف السبكي)، إذ ناقشوا في جلسة اللجنة المنعقدة في ١٥ تموز ١٩٥٨ المبالغ الواردة من وزارة الأوقاف بعد استيلائها عليه طبقاً لقانون رقم (٢٤٧) لعام ١٩٥٣ وقدرها (٩٨.٠٥٤) ألف جنيه عن المدة (١٩٥٤-١٩٥٦) ، وقررت اللجنة أن يصرف المبلغ الوارد من ريع هذا الوقف لكل طالب براتب قدره (١٥٠ قرشاً) من أهالي بنها على أن تثبت احتياجهم ومواظبتهم على الدراسة[٤٩]، كما ناقشت اللجنة قضية وقف (محمد حسن الأشقر) على معهد جرجا الديني وعدم سداد المستحق للأزهر في هذا الوقف، وقررت اللجنة أن يعطى لمعهد جرجا مبلغاً قدره (٣٠ جنيه) التي قرر وكيل أبنة الواقف وقفها ابتداء من عام ١٩٥٨، ثم تطالب بعد ذلك بالمبالغ الماضية والمستحقة للأزهر من تاريخ إنشاء الوقف بالطرق القانونية[٥٠]، وهكذا درجت لجنة بحث مسائل الاوقاف في برنامج أعمالها كل ما يرد إلى الأزهر من أوقاف لاسيما وقف (الاميرة زينب هانم بنت محمد علي باشا، ووقف الشيخ محمد محمد حسن الحفني

ووقف محمد بك شاكر ووقف الشيخ علي الشربيني)، وقررت البت بها لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم والجامعات والأزهر لرفع الأمر إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع للفصل في النزاع ما بين وزارة الاوقاف والأزهر تطبيقاً للمادة (٤٤) من قانون رقم (١٦٥) لعام ١٩٥٥بشأن إعادة تنظيم الدولة وبشأن المبالغ التي حصلت عليها وزارة الاوقاف ولم توردها للأزهر[٥١]، كما لم يغفل الشيخ محمود شلتوت عن تسجيل جميع واردات ومصروفات الأزهر في جميع المجالات والانشطة لما لها من أهمية في الحفاظ على ميزانيته والتي تصب بدورها في تطويره وازدهاره[٥٢]، وركّز الشيخ على قضية كشوف التوزيع لإعمال امتحان الشهادتين العالية والعالمية مع إجازة القضاء الشرعي لكلية الشريعة، إذ ينتدب أعضاء موثقين للقيام بهذه المهمة على أن يراعي ما دوَّن على الكشوف وأن لا تكرر استمارة لعضو واحد، وهذا يدل على حرصه على الكفاءة والعدالة والمساواة[٥٣]. يتضح مما سبق تركيز الشيخ على الإصلاح المالي أيضاً إلى جانب إصلاحه الإداري والتعليمي، إذ إن الاهتمام بالواردات المالية أساساً لكل إصلاح.

٤- دور الشيخ محمود شلتوت في المقاربات بين المذاهب الاسلامية.

لم يكن الشيخ محمود شلتوت أول من دعا إلى الوحدة بين المذاهب الإسلامية بل سبقه كثيرون، ولم يكن أول من أقرَّ بوجود فروقات وضعها الاستعمار من أجل شق وحدة الصف الإسلامي، لذلك فإنه أحد رجال الدين الذين أبدوا دوراً فعالاً في وحدة العالم الاسلامي واتحاد المذاهب الاسلامية، والداعيين إلى الوحدة والاعتصام بحبل الله، ورأى أن الخلافات المذهبية قد شقت الوحدة الاسلامية، وجعلت من كل فريق منهم عدواً للآخر، يتربص بهم ويتربصون به، وأن الخلافات التار يخية هي من وسعت الهوة أيضاً وليس الخلافات الدينية[٥٤]، وعمد الشيخ محمود شلتوت والأزهر إلى إنشاء جمعية للتقريب بين المذاهب عام ١٩٤٨م من أجل توحيد الأمة الاسلامية وتنسيق كفاحها ضد التحديات التي تواجهها وقطع دابر الفتنة من الاستعمار الذين يريد شق وحدة المسلمين[٥٥]، وبذل الشيخ جهوداً في سبيل وحدة العالم الاسلامي واتحاد المذاهب الاسلامية، وجاءت فتواه التاريخية عام ١٩٥٩ متوجة لتلك الجهود بالاعتراف بالفقه الجعفري، وجواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية[٥٦]، إذ نصت على "**أن الدين الإسلامي لا يوجب اتباع مذهب معين، بل أجاز لكل مسلم ان يقلد أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحاً والمدونة احكامها في كتبها الخاصة ولمن قلد مذهب من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره ولا حرج عليه، وان مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر أهل السنة**"[٥٧] ورجح الآراء الفقهية الجعفرية ولاسيما في المسائل الشخصية على آراء فقهاء السنة، ولاسيما فيما يخص الطلاق بلفظ واحد فأنه يقع في أكثر المذاهب السنية ثلاثاً، ولكنه يقع في

المذهب الجعفري واحد رجعي، وبين الشيخ أن الباحث المنصف سيجد كثيراً من الادلة في المذهب الجعفري ما يقوي حجته ويلتقي مع أهداف الشريعة من صلاح الاسرة والمجتمع[٥٨]، كما أخذ الشيخ بطبع الكتب الفقهية الجعفرية على نفقة وزارة الأوقاف المصرية ووضعها تحت تصرف طلبة الأزهر، مما زاد في سير المسلمين في طريق الوحدة والإخوة عن طريق العلاقات العامة والثقافية[٥٩].

أصدر الشيخ محمود شلتوت مع زميله (محمد علي السايس) كتاباً اسمه (المقارنة بين المذاهب) عرضا فيه فتاوى عدة كانت موضوع اختلاف بين العلماء وناقشا حجة كل طرف ووضعا رأياً خاصاً له لا يتقيد فيه بمذهب معين، فضلاً عن ذلك أدخل الشيخ محمود شلتوت عندما كان يدرس في كلية الشريعة مقرراً دراسياً هو (المقارنة بين المذاهب)[٦٠]، لذلك كانت تربطه علاقة وثيقة بالحوزة الدينية في العراق، فكثير ماكا نت تجري مراسلات بينه وبين زعيم الحوزة الدينية وقتذاك السيد محسن الحكيم[٦١] لفت ح باب التقريب بين المذاهب الاسلامية، فتضمنت رسائله دعوة العالم الاسلامي بجميع مذاهبه إلى الوحدة ونبذ الخلاف العقائدي لانهم أمة واحدة كما أرادها الله تعالى، وطلب من السيد محسن الحكيم التعاون من أجل النهوض بحالة المسلمين الدينية، وسد منافذ المستعمرين والمغرضين وبين له أن الأزهر شرع بتدريس الفقه الجعفري في كلية الشريعة في جميع مراحلها، وهو بذلك يفتح أبوابه لتلقي أبناء المسلمين من كل المذاهب للدراسة فيه[٦٢].

ثانياً: الآثار الفكرية للشيخ محمود شلتوت.

ترك الشيخ محمود شلتوت عدة آثار فكرية أفادت المكتبة العربية، نبدأها برسالته للماجستير، فبعد أن عقد في محكمة العدل الدولية بمدينة لاهاي في ٤ اب ١٩٣٧، مؤتمر للقانون الدولي المقارن، واُختير الشيخ محمود شلتوت – وكيل كلية الشريعة حينها – لتمثيل الأزهر مع الشيخ عبد الرحمن حسن[٦٣] عضو المحكمة العليا في الأزهر والاستاذ (عبد المنعم رياض) أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الشريعة، واختص شلتوت بتقديم بحث علمي حول مسائل القانون المدني والمرافعات المدنية، فقدم موضوع (المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الاسلامية) –التي كانت فيما بعد عنواناً لرسالته–[٦٤]، الذي قدمه إلى الاستاذ (عبد الرزاق السنهوري) عميد كلية الحقوق الموفد من قبل الجامعة المصرية، باعتباره المقرر العام في موضوع المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الاسلامية، لأن نظام عمل المؤتمر يقضي بأن تسلم كل البحوث الخاصة بموضوع واحد إلى المقرر العام كي يلخصها في تقرير عام واحد، وبعد افتتاح المؤتمر في ٤ اب ١٩٣٧م عمل الشيخ إلى إبراز دور الأزهر في بيان الشريعة الاسلامية وتفسيرها، وألقى الشيخ بحثه (المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الاسلامية) في الجلسة الخامسة للمؤتمر، ونال إعجاب الحاضرين، وبذلك حقّق الهدف المتوخى في الاتصال بين الأزهر والقانون الدولي، وبين أن الشريعة

الاسلامية لم تتأثر بالقانون الروماني بل هي شريعة مستقلة قائمة بذاتها شاملة لكل الشرائع السماوية ومكملة لها[٦٥]، وسجل البحث في سجل المؤتمر باللغة العربية واعتباره من الأبحاث التي تدخر للرجوع إليها، وجعل اللغة العربية إحدى اللغات المستعملة في المؤتمر في دورته المقبلة، وان يدعى إلى المؤتمر المقبل أكبر عدد ممكن من علماء الشريعة الإسلامية من مختلف المذاهب والأقاليم[٦٦]. وقد أثبت الشيخ محمود شلتوت في بحثة بيان حقيقة أن الشريعة الاسلامية تحمل العناصر الكافية التي تجعلها صالحة للتطور مع حاجات الزمن والمدنية، وبذلك اختتم المؤتمر بعد أن بين ضرورة إفساح المجال الواسع للشريعة الاسلامية في برامج المؤتمرات القادمة، وبعد بحث الشيخ أقر المؤتمر في بيانه الختامي ان الشريعة الإسلامية شريعة مستقلة، كما أشار المؤتمر إلى مسألة تعدد الجنسيات الممنوحة للشخص الواحد ووجب تخييره لاختيار واحدة على أن يتم تخصيص بهذا الشأن قانون دولي[٦٧].

قام الشيخ بطبع بحثه فيما بعد على شكل كتاب في (٥٥ صفحة)، وحضي هذا الكتاب بتقييم أزهري نال على إثره عضوية جماعة كبار العلماء في الأزهر، واكد فيه الشيخ توسيع مساحة الاجتهاد في التشريع، وتضمن الكتاب بعض آراء الفقهاء الذين سبقوه في ذلك، ثم تطرق إلى المسؤولية الجنائية في الإسلام، وهي القصاص ثم مسقطات العقوبة[٦٨].

استفاد الشيخ محمود شلتوت من رحلته للمؤتمر عبر دول أوربا، فالتقى بالبعثات الأزهرية في أوربا، وكتب تقريراً لشيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي عام ١٩٣٦ تضمن مسائل مهمة أهمها أن المرتبات التي يتقاضاها أعضاء بعض البعثات لا تكفي لسد حاجتهم المعيشية، كما بين حالة الشيخ عبدالحليم محمود[٦٩] وطلب مد يد العون له لإكمال رسالته، كما وضح أن بعثة الشيخ محمد عبده التي ضمت إلى بعثات الأزهر لم تحصل على التسوية من جهة المرتب ببعثة الأزهر، وأشار التقرير إلى أن جميع أعضاء البعثة يرون وجوب تعليم اللغات الأجنبية للأعضاء البعثات الجديدة كي يتمكنوا من التفاهم مع العالم[٧٠]. وهذا دليل على عمق تفكير الشيخ محمود شلتوت بأهمية البعثات الأزهرية ووجوب الاهتمام بها، لما تؤديه من النشاط في آفاق العواصم الكبرى في اوربا، فعدها مبعث الحياة الجديدة للأزهر في هذه البلاد.

أما كتب الشيخ محمود شلتوت الأخرى فقد كانت (البابية وعلاقاتها بالإسلام[٧١]، السياسة الشرعية في الفقه الاسلامي، الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية، الفقه المقارن، منهج القران في بناء المجتمع، الوصايا العشر، الاسلام والتكافل الاجتماعي، أحاديث الصباح في الإذاعة، تنظيم النسل، في حكم الربا في الشريعة الاسلامية، شركات التأمين من وجهة نظر الشريعة الاسلامية، فقه القران والسنة، مقارنة المذاهب الفقهية، القرآن والقتال، القرآن والمرأة، تنظيم العلاقات

الدولية في الاسلام، رسالة الأزهر)، أضف إلى ذلك بحث عن (تعدد الزوجات في الاسلام) وغالباً ما كانت تترجم كتبه إلى اللغات الاجنبية الانكليزية والفرنسية، جمعت معظم هذه المؤلفات في خمس كتب هي (الاسلام عقيدة وشريعة، من توجيهات الاسلام، الفتاوى، تفسير القران الكريم، إلى القران الكريم)[٧٢].

تميزت مؤلفات الشيخ محمود شلتوت بنوع من التفاعل الفكري مع الواقع بغية تطوره وتأصيله وفق تعاليم الاسلام، فقد حرص على ممازجة الفكر بالواقع الراهن الذي كان يعيشه، كما أنه لم يكتبها بوقت متوال، لذلك كان من الصعب تحديد مراحل تطور فكر الشيخ بناء على دراسة الفروق بين كتبه، واذا كانت الكتب المذكورة أعلاه نشرت في مدة تسلمه لمشيخة الأزهر إلا أن ذلك لا يشكل محطة بارزة في فكره، فقد تطورت أفكاره ووصلت ذروتها قبل تلك المدة، كما قد لا يكون الشيخ قد أتى بجديد على مستوى الموضوعات والعنوانات التي طرحها، ولا تتضمن مؤلفاته نظرية جديدة أو افكاراً عامة غير مطروحة سابقاً، لكن فرادة الشيخ تكمن في طريقة تناوله هذه الموضوعات والحياة التي اشاعها في عرضه لها، سواء أكانت في الاذاعة أم الصحف والمجلات ولاحقاً في الكتب، بل أن صدورها عنه شخصياً في فترات متفاوتة حين كان احد الوجوه العلمية البارزة في الأزهر والاصداء التي كان يثيرها في مصر ومن ثم العالم الاسلامي، كل ذلك اعطى لأفكاره وآرائه بعداً جديداً أسهم في انتشارها وتقبلها في مساحات شعبية واسعة[٧٣].

أما كتابه **(الإسلام عقيدة وشريعة)** والذي كان مجموعة مقالات في جريدة الشعب، أعاد الشيخ تبويبها وتنظيمها في كتاب تكون من (٥٦٣) صفحة، مقسماً على ثلاثة اقسام، بحث الأول في العقيدة والثاني في الشريعة والثالث في مصادر الشريعة، وتضمنت مواضيع الكتاب (الشهادة في الإسلام، الحد الفاصل بين الإسلام والكفر، أسماء الله ورسالة الرسول، موقف الإسلام بالنسبة لغير المسلمين، العبادات، نظام الاسرة، تعدد الزوجات، المرأة الأموال والمبادلات، جريمة القتل، مصادر الشريعة الإسلامية، أسباب اختلاف الائمة في فقه القرآن والسنة)، امتاز هذا الكتاب بأنه العمل الأكثر تماكساً في المضمون، والتعامل مع قضايا ساخنة في مجال الفكر والدين[٧٤].

يرى الشيخ محمود شلتوت بأننا يجب أ ن نقدم الإسلام كنموذج حضاري متكامل وخلاف ذلك فان النموذج الغربي اللاديني الذي أعده الاستعمار جاهز لملء الفراغ[٧٥]، ويعد كتابه **(الاسلام عقيدة وشريعة)** واحداً من المجموعات القيمة التي الفها الشيخ فأثرى بها المكتبة الاسلامية الحديثة، وسد فراغاً كبيراً في الفكر الاسلامي المعاصر، فقد تناول الاسلام من شعبتيه الاساسيتين هما العقيدة والشريعة، فالعقيدة والمقصود بها الجانب النظري الذي يطلب الايمان به أولاً وقبل كل شيء ايماناً لا يحمل اليه اكراه ولا يرقى اليه شك ولا تؤثر فيه شبهة، اما مصطلح الشريعة فهي النظم

التي شرعها أو شرع أصولها ليأخذ الانسان بها نفسه في علاقته بربه وعلاقته بأخيه المسلم وعلاقته بأخيه الانسان وعلاقته بالكون وعلاقته بالحياة، ومن خلاله منهجه منهج الاتصال بكتاب الله مباشرة، قدم الشيخ محمود شلتوت الاسلام كأروع ما يقدم عقيدة وشريعة متكاملتين، فالعقيدة أصل تبنى عليه الشريعة، والشريعة أثر تستتبعه العقيدة، ومن ثم لا وجود للشريعة في الاسلام الا بوجود العقيدة، كما لا ازدهار للشريعة الا في ظل العقيدة، ذلك أن الشريعة من دون العقيدة علو ليس له أساس(٧٦).

عرج الشيخ محمود شلتوت في ثنايا كتابه إلى قضية الاجتهاد وأوضح أن الجمود على آراء المتقدمين لأنهم متقدمون فيه سلب لمزية عقل الانسان في التمييز بين الحق والباطل والملائم وغير الملائم، فالجمود جناية على الفطرة البشرية وإهدار حجة الله على عباده(٧٧)، واكد الشيخ أن تقرير حق الاجتهاد الفردي والجماعي فتح لأهل البحث والاستنباط من علماء الشريعة الاسلامية، اوسع الابواب لتخير القانون الذي تنظم به شؤون المجتمعات الاسلامية على اختلاف ظروفها، غير مقيدين فيما يختارون الا بشيء واحد وهو عدم المخالفة لأصل من أصول التشريع القطعية، مع تحري وجوه المصلحة وسبيل العدل، وكان ذلك أساساً لدوام الشريعة الاسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وباختلاف في طرق الاجتهاد تعددت المذاهب الفقهية في الاسلام، ودون منها بأصوله وأحكامه ما ساعدت الظروف الزمنية على تدوينه، واشتهر منها وشاع ما ساعدت الظروف على انتشاره، ورأى الشيخ أنه على الرغم من تعدد الأحكام بالاجتهاد بين المذاهب إلا أنهم يلتقون عند حد واحد هو الإيمان بالشريعة الاسلامية وتقديس القرآن وسنة الرسول (ص)(٧٨).

جاءت أفكاره تنادي بربط العلم بالدين، وأن العلم في نظر القرآن الكريم ليس خاصاً بعلم الشرائع والاحكام من حلال وحرام، وإنما العلم في نظره كل إدراك يفيد الانسان توفيقاً في القيام بمهمته العظمى في الارض وبذلك يكون العلم بمفهومه العام الشامل العنصر الأول من عناصر الحياة في نظر الاسلام وفيه رقي الأمة وتطورها(٧٩).

يمكن تسليط الضوء المعرفي والتحليلي لبعض نظريات وأفكار الشيخ محمود شلتوت ذات الصلة الوثيقة والحساسة بالمجتمع من خلال استقراء نماذج من كتب الشيخ محمود شلتوت، ففي كتاب **(من توجيهات الاسلام)** – الذي تكون من (٤٦٠) صفحة– طرح العديد من القضايا المهمة، من ابرزها ملاحظته أن العلاج المادي والروحي، يضمن سيادة المحبة والمودة والالفة، كما يضمن أمن المجتمع واستقراره وإشاعة السلام فيه وهو أمر لم تزل البشرية جاهدة في بلوغه وهيهات أن تصل إليه الا بالإسلام، كما أوضح المبادئ الاسلامية في الحكم من أن السيادة لله وحده سبحانه لأنه الخالق المالك، والحكم له، أما الحاكم فهو وكيل للأمة وليس له عليها سيادة بل هي سيدته

وهو خادمها الأمين، في حين تكون الشورى أساس الحكم ويعد الحكم بها شرعياً وفقاً لأهل الحل والعقد من ذوي العلم والخبرة، كما أشار إلى مصطلح التضامن الاجتماعي فالأفراد يتضامنون جميعاً في مصلحة البلاد، وأن من حق الأمة الرقابة الشعبية لحكامها ومحاسبتهم فضلاً عن حق الأمة في عزل حكامها إذ أشاعوا الظلم والجور والفقر ولها الحق في استعمال القوة وشهر السلاح في وجه الحاكم اذا رأت الأمة ذلك في مصلحتها، ولابد أن يكون هدف الحكم سعادة المحكومين وتحقيق السعادة في الداخل والعزة في الخارج، فقدم الشيخ محمود شلتوت كلمته عن نظرة الاسلام في الحكم وربطها بالواقع بميلاد الجمهورية المتحدة لكي تهتدي الأمة بهدي الاسلام في دعم جمهوريتها، فنلاحظ التمازج الفكري الواقعي في طرحه للأفكار والنظريات[٨٠]، كما عرج على قضية الحريات العامة للناس كافة من حرية العقيدة والرأي وحرية الاستيطان والتملك والتنقل وكل ما تشتمل عليه كلمة حرية، فالإسلام يقّر الحريات ويرى أن إطلاق الحريات في مصلحة الدولة نفسها بقدر ما هو في مصلحة الافراد ولكن مشروطة بحدود، وأوضح أن القران الكريم لابد أن يكون دستور المسلمون فهو المنهج الكامل لضمان الصالح العام للإنسانية، وبين الشيخ محمود شلتوت أن في الضمير الديني يكون الاصلاح والخير فالقرآن الكريم حث على التفكير واستعمال العقل والرفق بالنفس والناس والجد في العمل وطلب العلم والاستفادة منه ففيه يفك العقل البشري اغلال التقليد والجمود، فالإسلام يكفل سعادة الفرد والجماعة، كما أشار إلى ضرورة العنصر الروحي في التربية ويقصد به العمل على إحياء القلب بتنمية النزعة الدينية في الانسان[٨١]، يشكل هذا الكتاب أكثر كتبه التصاقاً بالقضايا الاجتماعية من ظواهر وتقاليد وأعراف وذكريات مع إطلالات متفاوتة الحجم على الأوضاع السياسية في بداية ستينات القرن المنصرم، وفي هذا الكتاب دليل على انهماك الشيخ في المسائل الاجتماعية الإسلامية وهو مكتوب بلغه نقية صادرة عن فكر أصيل[٨٢]. وعارض الشيخ إقفال باب الاجتهاد واكّد أن الجمود على أصحاب الآراء السابقة جناية على الفطرة البشرية ورفض للعقل ومزاياه وتكريم الله للإنسان به، واكّد أن الدين الإسلامي دين حيوي، وأن الاجتهاد حق لكل حائز على الكفاية التي تمكنه من التفكير السليم[٨٣].

أما كتابه **(تفسير القران الكريم)** الذي تكون من (٥٠٣) صفحة، وهو مجموع مقالاته التي نشرها في أربعة عشر عاماً في مجلة (رسالة الإسلام) التي كانت تنشرها جماعة (التقريب بين المذاهب الإسلامية) في القاهرة عام ١٩٤٩، وعلى الرغم من المدة الطويلة التي نشرت فيها المقالات، الا أن القارئ يلاحظ أن هناك منهجاً موحداً للكتاب يربط بين صفحاته الأولى والأخيرة، وقد وصفه الشيخ بأنه "... **تضمن أعز أفكاري واخلد آثاري**" فهو الكتاب الأبرز في تجربته التي سعى فيها إلى تفسير القرآن الكريم، الذي وصل فيه إلى سورة التوبة، وعلى الرغم من اعتماده على

الترتيب الموجود في تفسير السور الا أنه سلك منهجاً منحه الكثير من القدرة على التجديد، فهو في بداية كل سورة يبحث في تسميتها ثم مقاصدها ثم ضبط موضوعاتها، وهذا ما يعرف بالتفسير الموضوعي للقران الكريم، ويتضح للقارئ في هذا الكتاب بأن الشيخ محمود شلتوت سني المذهب؛ الا أنه لم ينتقص من باقي المذاهب بل وبإمكان باقي المذاهب الاستفادة من تفسيره، وتجنب أيضاً التأويلات المذهبية التي درج عليها المفسرون قبله، فلم يكن تفسيره لمذهب معين ولا لاتجاه خاص، بل كان توفيقياً في طرحه، ويلاحظ أيضاً دعوته الدائمة إلى الوحدة الاسلامية وضرورة أن يكون القران الكريم المصدر الوحيد للعقيدة الإسلامية(٨٤)، لذلك عد الشيخ محمود شلتوت من أهم أعمدة التقريب بين المذاهب السلامية .

ما يلفت النظر في كتابات الشيخ محمود شلتوت أنه يركز على القرآن الكريم ويحاول توظيف نظرياته على أرضية الواقع الاسلامي، ففي كتابه **(إلى القرآن الكريم)**، يبرز التفسير الظاهري والباطني لجملة من السور القرآنية الكريمة بطريقة ترسم الخطوط الأولى للموضوعات التي يتضمنها القرآن الكريم حتى تصبح مقاصده (في العقيدة والاخلاق والاحكام) بارزة ومسالك فهمه واضحة، فتأخذ مكانها من القلب، وتتجه النفس إلى التوسع في التفقه والمعرفة، فالعقيدة تطهر القلب من بذور الشرك والوثنية، والاخلاق تهذب النفس وتزكيها وترفع من شأن الفرد والجماعة، أما الاحكام فهي ما بينه الله تعالى في كتابه، أو بين أوله من النظم التي يجب اتباعها في تنظيم علاقة الانسان بربه وعلاقته بأخيه الانسان وتشمل أحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج واليمين وما إلى ذلك مما يدخل في دائرة العبادات التي تغذي الايمان(٨٥).

طرح الشيخ محمود شلتوت وجهة نظره إزاء الفكر الشيوعي في كتابه **(الفتاوى)** إذ أشار إلى أن الشيوعية عدوة الاسلام، وأعطى الدليل على ذلك أن الدين الاسلامي يتكون من نظم ومبادئ أساسها الايمان بالله تعالى وملائكته ورسله واليوم الآخر، ومعنى هذا وجوب إيمان المسلم بأن وراء هذا العالم المادي موجود إله غير مكتسب، قادراً على كل شيء، فهو مصدر الخلق والايحاء في العالم، ثم جعل الانسان خليفته في أرضه(٨٦)، فلو كانت الشيوعية مذهباً اقتصادياً لا يمس الايمان بتلك الحقيقية ولا يهتك حرمة الايمان لما تضمنه القرآن الكريم من أصول التعاليم الالهية، ولا تفتن الناس في دينهم بها لأمكن الا نقول بعداوتها للإسلام، وبعداوة الاسلام لها، الا أنها لا تؤمن الا بالمادة، وتنكر الالوهية والوحي والبعث، وإنها تقتحم في سبيل مادتها كل ما قدسه القرآن الكريم والشرائع السماوية من حرمات العقيدة والعبادة والعمل والروابط، وما إلى ذلك من أسس الاسلام فأنها بلا شك تكون عدوة الاسلام وجميع الاديان السماوية، كما وجه فتواه إلى مسلمي روسيا بأنهم إذا تمكنوا من اظهار ايمانهم وشعائرهم فيجوز لهم البقاء في بلادهم ولا تثريب عليهم، اما اذا حاربوهم

وقاتلوهم فيجب عليهم مهاجرة بلادهم إلى بلاد يستطيعوا من خلالها ممارسة ديانتهم بكل حرية والا فيكونوا ظالمي أنفسهم على حد التعبير القرآني(٨٧).

درس الشيخ محمود شلتوت أيضاً (نظرية النشوء والارتقاء) وموقف رجال الدين منها ورفضهم القاطع لها ليس تزمتاً ولا تعسفاً وإنما رفضوها على أساس من الدين ونصوصه الواضحة، وعلى أساس ما قرره الدين في رفض مالم يدل عليه برهان، أو يشهد بصحته حس أو تجربة، فما جاء بالقران الكريم خير دليل على أن الانسان خلق مستقلاً ليس متطوراً من نوع آخر من الحيوانات، وبهذا فمسألة خلق الانسان مسألة غيبية لا يتناولها الحس، ولا محل فيها للتجربة، وليس ثمة مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها، وفيها ينحصر مصدر العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد بالمعجزات الواصل إلى الناس من عالم الغيب، ومكون الانواع والمخلوقات، فهذا هو السند القوي الذي يعتمد عليه رجال الدين في رفض نظرية التطور الفردي(٨٨)، كما اهتم الشيخ في كتاباته بالأسرة وعدها نواة لبناء مجتمع سليم وصالح ففي صلاحها صلاح المجتمع وفي فسدها فساد المجتمع، كما وضح كيفية تنظيم الأحوال الشخصية لكل فرد من أفراد المجتمع وكفالته بما يضمن حقوقه وواجباته، ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات فلكل منهم مسؤوليته الدينية (٨٩)، ونظراً لممارسة الشيخ محمود شلتوت دوره في الافتاء والتبليغ، فقد تضمن كتابه **(الفتاوى)** مجموعة أفكاره وآرائه في الدين والحياة، وتضمنت موضوعات عقائدية وغيبية ومواضيع متفرقه كتحديد النسل والتلقيح الصناعي والمعاملات المالية وموضوع الموسيقى والغناء وغيرها من المواضيع(٩٠)، لقد أعطى الشيخ للزمن والمستحدثات دوراً في التشريع واكّد أن لكل عصر حوادث وقضايا تختلف عن العصر الذي سبقه، ينبغي أن يكون لرجال الدين رأي فيها لتوجيه الناس.

وفي كتاب **(الإسلام والوجود الدولي للمسلمين)** الذي أصدرته سلسلة الثقافة الإسلامية في عددها الثالث _والذي تكون من ٧١ صفحة_ رأى فيه الشيخ محمود شلتوت ان الإسلام شريعة أُنزلت على الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ليقيم فيه بناء عالم إنساني يساهم في مد البشرية بنور يضيء له الطريق إلى الخير ومحمد (ص) هو مؤسس هذا البناء بتوجيه وامداد الهي، ويرى الشيخ ان هذا البناء واجه في طور تكوينه الكثير من العواصف التي المت به والمؤامرات التي حيكت ضده، والخطط الي رسمت للإطاحة به، ويتبع الشيخ نشر الدعوة الإسلامية والحوادث المهمة فيها كالهجرة النبوية وتغيير القبلة والاسراء والمعراج ومعركة بدر وغيرها(٩١).

استقالة الشيخ من الأزهر:

في ٢٩ كانون الاول ١٩٦٣ اُختير محمد البهي وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر، وكانت علاقته بالشيخ محمود شلتوت متوترة منذ أن شغل الأول مدير عام دار الثقافة في الأزهر، وطلب

الشيخ نقله في ١٠ اب ١٩٦١ إلى كلية اللغة العربية، ولكن جمال عبد الناصر عينه رئيساً لجامعة الأزهر ورأى الشيخ في القرار اهانه له، المهم في الأمر بعد أن اختير البهي وزيراً دخل الاثنان في خلاف بعد أن وجد الوزير تجاوزات مالية وإدارية منها صرف الشيخ مكافأة لنفسه قدرها (٦٠) جنيه من ميزانية مجمع البحوث وهذا تجاوز على القانون الذي يمنع صرف المكافاة له الا بأمر رئيس الجمهورية، فضلاً عن إنه في السنة الاخيرة للإحالة على التقاعد وهذا ممنوع في نظام الأزهر، قدم على أثره الشيخ مذكرة شكوى على الوزير لجمال عبد الناصر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣ مؤكداً أن الوزير يعرض هيبة الأزهر إلى الانتقاص من خلال تدخله بنقل بعض الموظفين والكتابة في الأعلام عن مكافآت صرفت لبعض أساتذته، وفي نهاية المذكرة استأذن الشيخ من عبد الناصر الاعتكاف في منزله حتى يرأب الصدع بينهما، وبعد عدم رد الاخير على المذكرة قدم الشيخ في ٣ تموز ١٩٦٣ مذكرة ثانية مستغلاً تجديد عبد الناصر له بسنة أخرى في مشيخ الأزهر بعد أن استحق سنة الإحالة على التقاعد، وكانت المذكرة الثانية أكثر حدة في الشكوى من الوزير حتى وصفه بانه يحول بينه وبين تميكن الأزهر من نشر رسالته الاسلامية، وفي ٦ اب ١٩٦٣ قدم الشيخ مذكرته الثالثة إلى عبد الناصر معلناً فيها الاستقالة من منصب شيخ الأزهر وقد رفضها الأخير الاستقالة فاضطر الشيخ إلى الاعتكاف في منزله حتى وفاته في ١٣ كانون الاول ١٩٦٣[٩٢].

الخاتمة

أثبت البحث أن الشيخ محمود شلتوت أحد علماء الاسلام، الذي وعى بصدق المجتمع ومشكلاته المعاصرة من خلال استقرائه لخلفيات تلك الاحداث التي عاش في خضمها، وكان للتكوين المعرفي والديني الدور الفاعل والمؤثر في ظهور هذه الشخصية الدينية المتميزة، كما كان إحدى الشخصيات الدينية التي أبدت دوراً فعالاً في وحدة العالم الاسلامي واتحاد المذاهب الاسلامية، حيث عد من مؤسسي جمعية (التقريب بين المذاهب) والداعي إلى الوحدة والاعتصام بحبل الله، كما لوحظ حرص الشيخ قبل وبعد تسلمه لمشيخة الأزهر على حضور المؤتمرات الاسلامية والدولية لما لها من أهمية في نشر الاسلام وبيان حقائقه للعالم.

نهج الشيخ محمود شلتوت منهجاً اصلاحياً في الأزهر قبل أن يتسلم مشيخته، فقد عمل على كتابة تقارير كثيرة عن المعاهد التابعة للأزهر سواء أكانت علمية أم إدارية، وأسس مجمع البحوث الاسلامية، وصدر في ظل مشيخته للأزهر قانون رقم (١٠٣) لعام ١٩٦١، الذي عد أفضل قانون لإصلاح الأزهر من الجذور وتغيير أسسه ونظمه وخططه ومنهجه، وأدخلت العلوم الحديثة واللغات الأجنبية فيه، وأخذ الأزهر ينفتح أمام الجامعات الغربية.

لم يكن الشيخ شلتوت كباقي الفقهاء الذين يفتون بالترجيح بين الآراء أو الإفتاء بآراء الاموات في إطار مذهب من المذاهب الفقهية، إنما كان فقهه فقهاً للواقع الذي يعيشه المجتمع الاسلامي ويبحث في مشكلاته ومستجداته وتميز فقهه باتساع مرجعية القرآن الكريم أكثر من الاجتهادات، ورأى الاسلام باطار كوني شامل، ورأى الكون بمنظار الفلسفة الاسلامية المؤمنة والعقلانية الإسلامية، وهذا الانقلاب الذي دعا إليه الشيخ على الجمود لم يكن انقلاباً على الأصول إنما هو انقلاب يصل الفكر المعاصر بالعقل الاصيل. وتميزت مؤلفاته بنوع من التفاعل الفكري مع الواقع بغية تطوره وتأصيله وفق تعاليم الاسلام، من خلال حرصه على ممازجة الفكر بالواقع الراهن الذي كان يعيشه، كل ذلك اعطى لأفكاره وآرائه بعداً جديداً أسهم في انتشارها وتقبلها عند الكثيرين، وتضمنت بعض مؤلفاته آراء لبعض العلماء الذين سبقوه، وضرورة الرقي بالنموذج الإسلامي وتقديم الصورة الحقيقية الناصعة عنه ليعلم العالم أن الإسلام دين التسامح والطمأنينة.

الهوامش:

(١) حسن سلهب، محمود شلتوت قراءه في تجربة الإصلاح والوحدة الاسلامية، ط٢، مركز الحضارة للتنمية الاسلامية، (بيروت، ٢٠١٤)، ص ٢٣ .

(٢) سعيد عبد الرحمن، شيوخ الأزهر،ج٤، الشركة العربية، (القاهرة، د.ت)، ص، ص ص ٤٣-٤٤.

(٣) (م.ع.ج.ز)، صورة القرار الصادر من المجلس الاعلى للأزهر بالموافقة على المدرسين الذين اختيروا للتدريس في الكليات والشعب التخصص الملحقة بها بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٥٠ هـ / ١٨ تموز ١٩٣١، استمارة رقم (٣-و) ٤ اذار ١٩٣١.

(٤) محمد مصطفى المراغي: ولد في جرجا عام ١٨٨١، نال الشهادة العالمية عام ١٩٠٥، عين في القضاء الشرعي ثم رئيساً لقضاة السودان، ثم مصر، تولى مشيخة الأزهر لأول مره عام ١٩٢٨، فنادى بإصلاح الأزهر ومواكبة التطور الحديث، وفتح باب الاجتهاد بالعلم والدين، وبعد رفض السلطة ذلك اضطر إلى الاستقالة عام ١٩٢٩، وبعد مطالبات طلاب الأزهر بعودته، وتدخل البريطانيون أعيد مرة أخرى عام ١٩٣٥ وبقي إلى ان توفي عام ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي، محمد مصطفى المراغي ١٨٨١-١٩٤٥ حياته..جهوده القضائية.. توجهاته الإصلاحية في مؤسسة الأزهر، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد ١، ٢٠١٩، ص ص ٢٣٥ - ٢٦٦.

(٥) تضمنت الدعوة الاصلاحية جعل التعليم في الأزهر على اربع مراحل، ابتدائي ومدته اربع سنوات، وثانوي ومدته خمس سنوات، وعالي ومدته اربع سنوات، وتخصص ومدته سنتان، وتكون مناهج المرحلة الابتدائية والثانوية نفس مناهج وزارة المعارف، الخاصة بالعلوم فيما عدا اللغات الاجنبية، وأن ينتظم التعليم العالي لثلاث شعب، شعبة لدراسة الفقه وثانية إلى علوم الكلام وثالثة لدراسة علوم اللغة العربية وآدابها، كما الغت اللجنة مدرسة القضاء الشرعي لأن كثير من القضاة الشرعيين يتخرجون ويبقون بدون عمل، والاهتمام بإرسال الطلبة إلى الدول الاوربية للتعلم، والاهتمام بالدراسات العليا فاقترحت انشاء ثلاث كليات عليا، تتخصص الأولى بدراسة اللغة العربية والثانية بعلوم الشريعة والثالثة بأصول الدين، واقرت اللجنة تعيين وكيل شيخ الأزهر

وأعضاء هيئة كبار العلماء بناء على ترشيح رئيس الوزراء ثم إصدار أمر ملكي بتعيينهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: رئاسة مجلس الوزراء، مجموعة الوثائق الخاصة بإصلاح الأزهر الشريف والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لسنة ١٩٢٨، ص ص ١٢ – ٣٤.

(٦) الملك فؤاد: ولد عام ١٨٦٨ في الجيزة في مصر، التحق بالمدرسة الخاصة بالأمراء في عابدين واكمل الدراسة الاعدادية في مدرسة تورينو الاعدادية الملكية في ايطاليا ثم بمدرسة تورينو الحربية العليا وتخرج برتبة ملازم ثانٍ في سلاح المدفعية عام ١٨٨٨م، عاد إلى مصر وقام الخديوي عباس حلمي الثاني بتعيينه مرافقاً له برتبة لواء في الجيش المصري ثم اعتزل الجيش، تولى عرش مصر عام ١٩١٧م، توفي عام ١٩٣٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالعزيز الأزهري وآخران، فؤاد الأول، مطبعة مصر، (القاهرة، ١٩٣٧)، ص ص ١٣–١٨.

(٧) محمد الأحمدي الظواهري: ولد في مدينة الشرقية عام ١٨٧٨، تم تعيينه شيخاً لمعهد طنطا عام ١٩١٤، نقل بعد ذلك إلى معهد اسيوط، وبسبب تأييده للملك فؤاد الأول في منصب الخلافة التي يتطلع لها الملك بعد الغاءها في تركيا جعلته يرتبط بعلاقات قوية معه، اصدر في عهد مشيخته للأزهر (١٩٢٩– ١٩٣٥) مجلة الأزهر بعد ان صدرت باسم نور الاسلام، له العديد من المؤلفات، توفي عام ١٩٤٤. ينظر: محمد عبد العليم حسين، مشيخة الأزهر الشريف شيوخ ووكلاء ورؤساء جامعة الأزهر، مؤتمر العيد الالفي للأزهر، (القاهرة، ١٤٠٣هـ).

(٨) سعيد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٧. للمزيد من التفاصيل حول الحركة الاصلاحية للشيخ المراغي ينظر: مصطفى محمد رمضان، تاريخ الاصلاح في الأزهر في العصر الحديث (١٨٧٢–١٩٦١)، دار الوفاء للنشر والطباعة، (مصر، ١٩٧٧)، ص ص ٧٥–١٠٨.

(٩) علي عبد صبح ومحمد عبد المنعم خفاجي، الحركة العلمية في الأزهر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المكتبة الأزهرية، ج١، (القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ص ١٩٤– ١٩٥ .

(١٠) (م.ع.ج.ز)، مشيخة كلية الشريعة الاسلامية، تعيين الشيخ محمود شلتوت مدرساً في كلية الشريعة الاسلامية، استمارة رقم (٣) (ز) ٣٣ تموز ١٩٣٤ ؛ (م.ع.ج.ز)، مشيخة كلية الشريعة الاسلامية، مطلوب رد تكليف الشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمود شلتوت بتدريس دروس التفسير ومقارنة المذاهب في كلية الشريعة، استمارة رقم (٣) (ز) ٣٣ تموز ١٩٣٤.

(١١) (م.ع.ج.ز)، مذكرة بشأن الانعام على بعض حضرات العلماء بكسى التشريف العلمية الموقعة من قبل شيخ الجامع الأزهر في ٩ شباط ١٩٣٧، استمارة رقم (٢) (و) ١٠ ايار ١٩٣٦.

(١٢) (م.ع.ج.ز)، جلسة يوم ٢٢ أيلول ١٩٣٨، مسألة رقم (٢٠) تعيين فضيلة الاستاذ الشيخ محمود شلتوت وكيل كلية الشريعة مفتشاً بالإدارة العامة للجامع الأزهر، استمارة رقم (٢) (و) ١ أيار ١٩٣٧.

(١٣) (م.ع.ج.ز)، صورة التقرير المرفوع من قبل الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية إلى فضيلة الاستاذ شيخ معهد القاهرة في ١٤ كانون الأول ١٩٤٠، استمارة رقم (٣) (ز) ٥ تموز ١٩٣٩.

(١٤) (م.ع.ج.ز)، صورة التقرير المرفوع من قبل الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية إلى فضيلة الاستاذ شيخ معهد الدسوق بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٤١، استمارة رقم (٣) (ز) ٥ تموز ١٩٣٩.

(١٥) (م.ع.ج.ز)، صورة التقرير المرفوع من قبل الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية إلى فضيلة الاستاذ شيخ معهد الاسكندرية بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١، استمارة رقم (٣) (ز) ٥ تموز ١٩٣٩.

(١٦) (م.ع.ج.ز)، أدارة الامتحانات والتفتيش والسجلات، نتيجة تفتيش الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية عن معهد الاسكندرية بدمنهور، بتاريخ ٩ شباط ١٩٤١.

(١٧) هيئة كبار العلماء: جماعة تأسست عام ١٩١١، من ثلاثين عالماً لكل واحد منهم بالأزهر كرسي خاص في المحل المخصص للتدريس العام، ويجوز ان يوجد بعضهم في المعاهد الاخرى، ثم تغير اسمها في القانون الصادر عام ١٩٣٦ وصارت تسمى بـ(جماعة كبار العلماء)، ثم اقتضى التطوير الحديث للأزهر بموجب القانون عام ١٩٦١ أن تلغى ويحل محلها مجمع البحوث الاسلامية. للمزيد من التفاصيل ينظر: حمادة حسني، جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف ١٩١١ – ١٩٦١، مكتبة بيروت، (سلطنة عمان، ٢٠٠٨)، ص ص ٣٣ – ٥٥.

(١٨) سعيد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.

(١٩) هيئة كبار العلماء، التقرير المرفوع من رئيس اللجنة الفرعية المتشكلة من قبل جماعة كبار العلماء إلى صاحب فضيلة الشيخ الاكبر للجامع الأزهر، ربيع الأول لعام ١٣٧٤- تشرين الثاني ١٩٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ص ٣ – ٥.

(٢١) سعيد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص ٤٤ – ٤٥.

(٢٢) تضمنت اللجنة كل من: صالح هاشم عطية، ومحمد البهي، ومحمود شلتوت، ومصطفى طه حبيب. للمزيد من التفاصيل ينظر: مكتب شيخ الأزهر، التقرير المرفوع إلى مكتب سكرتارية الملك المعظم والمرفق معه تقرير لجنة شؤون مراقبة البحوث والثقافة الاسلامية إلى صاحب فضيلة الشيخ الاكبر للجامع الأزهر، بتاريخ ٥ صفر لعام ١٣٧٠-١٥ تشرين الثاني ١٩٥٠.

(٢٣) عبد المجيد سليم: ولد عام ١٨٨٢ في محافظة المنوفية، التحق بالأزهر ونال الشهادة العالمية عام ١٩٠٨، وتدرج في وظائف عديدة بالمعاهد الأزهرية مع التدريس بمدرسة القضاء الشرعي، أصبح مفتياً للديار المصرية للمدة (١٩٢٨-١٩٤٦)، ثم شيخاً للأزهر عام ١٩٥٠، ترك العديد من التراث الفكري في الفقه والفلسفة والاخلاق، توفي في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: ليث أحمد علي، الأزهر الشريف وأثر في الحياة السياسية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ١٦٦.

(٢٤) مكتب شيخ الأزهر، المصدر السابق، ص ص١-٢.

(٢٥) أصبح الشيخ محمود شلتوت عام ١٩٥٤ أحد أعضاء لجنة الفتوى برئاسة الشيخ حسين محمد مخلوف، وعضوية الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي، والشيخ محمد الطنجي. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص٢-٤ ؛ هيئة كبار العلماء، تشكيل لجنة فتوى من قبل جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٤، ص ١.

(٢٦) (م.ع.ج.ز)، مذكرة بشأن أعفاء ورثة المرحوم الشيخ عبد الله الدراز من مبلغ قدره ٤٣،٠٦٩ مليون جنيه مصاريف شحن كتب أخذها معه عند سفره لتمثيل الأزهر في مؤتمر الشريعة الاسلامية الذي عقد في باريس عام ١٩٥١، استمارة رقم (٢) (و) ٥ شباط ١٩٦٠.

(٢٧) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٥٧، تعيين الشيخ محمود شلتوت وكيلاً للجامع الأزهر والمعاهد الدينية، الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٧م بتوقيع رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر.

(٢٨) عبد الرحمن تاج: ولد عام ١٨٩٦ في محافظة اسيوط، أكمل دراسته في المعهد العالي في الاسكندرية عام ١٩١٠ ونال الشهادة العالية عام ١٩٢٣، ثم عمل مدرساً في كلية الشريعة، وفي عام ١٩٣٦ التحق بالبعثة الفرنسية ونال الدكتوراه في الفلسفة عام ١٩٤٢، ثم تدرج بالوظائف الدينية حتى اختير شيخاً للأزهر عام ١٩٥٤، ثم اختير وزيراً في الجمهورية العربية المتحدة عام (١٩٥٨-١٩٦١)، ابرز مؤلفاته البابية وعلاقتها بالإسلام، توفي عام ١٩٧٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص ٣٦-٤٠.

(٢٩) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٥٧ لسنة ١٩٥٨، تعيين الشيخ محمود شلتوت شيخاً للجامع الأزهر، الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٥٨ بتوقيع رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر.

(٣٠) مجلة الأزهر(القاهرة)، ج٤ و٥، مج ٣٠، ايلول ١٩٥٨، ص ٣٣٧ - ٣٤٠.

(٣١) محمد الفحام: ولد عام ١٨٩٤، حصل على الشهادة العالمية من الأزهر عام ١٩٢٢، عين مدرساً للعلوم الرياضية في معهد الاسكندرية ، حصل على الدكتوراه من السوربون عام ١٩٤٦ وعمل في كليات الأزهر أصبح شيخاً للأزهر عام ١٩٦٩م واعفي منه عام ١٩٧٣، توفي عام ١٩٨٠. ينظر: محمد عبد العليم حسين، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٣٢) محمد محمد المدني: ولد في مدينة البحيرة، عام ١٩٠٧ حفظ القران الكريم منذ صغره، درس في الأزهر وتخصص في البلاغة والادب وعين في معهد الاسكندرية عام ١٩٣٠ وفصل من الأزهر ف نفس العام بعد الاضطرابات التي حصلت في الأزهر واستقالة الشيخ المراغي، ادخل الدراسات القانونية في جامعة الأزهر، توفي عام ١٩٥٩ . للمزيد من التفاصيل ينظر: http://almadany.com/cv-ar.php

(٣٣) (م.ع.ج.ز)، أدارة الامتحانات والتفتيش والسجلات، قرار تعيين رئيساً امتحان الشهادة العالية لكلية اللغة العربية وكلية الشريعة والشهادة العالمية مع اجازة التدريس واجازة القضاء الشرعي، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٥٩، ص ١.

(٣٤) (م.ع.ج.ز)، ادارة الامتحانات والتفتيش والسجلات، قرار تعيين رئيس ومساعدين في امتحانات الشهادات العالية لعام ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م، بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٥٩.

(٣٥) محمد الطيب النجار: ولد عام ١٩١٦ في مدينة الشرقية وحصل على شهادة العالمية في التاريخ عام ١٩٣٩ والدكتوراه عام ١٩٤٦ عين عضواً بمجمع البحوث الإسلامية وعضواً بمجمع اللغة العربية وتولى رئاسة جامعة الأزهر عام (١٩٧٩ - ١٩٨٣)، توفي عام ١٩٩١. ينظر: محمد عبد العليم حسين، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٣٦) (م.ع.ج.ز)، مذكرة بشأن تعيين الشيخ محمد الطيب النجار والشيخ عبد الرحمن مدرسين بكلية اللغة العربية، استمارة رقم (٢) (و) بتاريخ ٥ ايار ١٩٥٨.

(٣٧) مكتب شيخ الأزهر، كتاب مرفوع من مشيخة الأزهر إلى نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون الأزهر بتوقيع الشيخ محمود شلتوت، بتاريخ ٢٠ رجب ١٣٨١هـ / ٢٨ كانون الأول ١٩٦١.

(٣٨) حلمي النمنم، الأزهر الشيخ والمشيخة، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠١٢)، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣٩) نقلاً عن: سعاد ماهر، المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤٢.

(٤٠) كمال الدين عبد الغني المرسي، العلمانية والعولمة والأزهر، دار المعرفة الجامعية، (مصر، ١٩٩٩)، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(٤١) محمود شلتوت، رسالة الأزهر في ضوء قانونه الجديد، ج٧، مج ٣٣، كانون الاول ١٩٦١، ص ص ٧٨١ – ٧٨٢.

(٤٢) محمد البهي، المصدر السابق، ص ص ٣٣١-٣٣٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ص ٥٢٢-٥٢٣، ٥٣٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ص٥٩٦، ٦٠١-٦٠٢.

(٤٥) محمد مورو أحمد، كفاح الأزهر لمحه تاريخية، مكتبة الايمان، (المنصورة، د. ت)، ص ٥١ ؛ شوقي عطا الله جمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في افريقيا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، (الاسكندرية، ١٩٨٨)، ص ص ١٥٢-١٥٣.

(٤٦) محمد محمد المدني، صفحات بيضاء من جهاد شلتوت، مجلة الأزهر، ج ٦، كانون الثاني ١٩٦٤، ص ٦٥٢.

(٤٧) محمد مورو أحمد، المصدر السابق، ص ٦٠٩.

(٤٨) محمد عبد العليم حسين، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٤٩) (م.ع.ج.ز)، الجلسة المعقودة بتاريخ الاربعاء ٣ محرم ١٣٧٨هـ / ٣٠ حزيران ١٩٥٨ بشأن محضر لجنة بحث مسائل الاوقاف المعقودة بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٨٥، مسألة رقم (١٦) استمارة رقم (٤) (و) ١٠ كانون الأول ١٩٥٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ص ٢-٣.

(٥١) (م.ع.ج.ز)، محضر لجنة بحث مسائل الاوقاف المعقودة بجلسة ٥ رجب ١٣٧٧هـ- ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨.

(٥٢) (م.ع.ج.ز)، مذكرة بشأن صرف مبلغ قدره ١٧جنيه لإقامة سرادق لاستقبال المشيعين في جنازة المغفور له الشيخ محمد الخضر الحسين الجامع الأزهر السابق، استمارة رقم (٢) (و) بتاريخ ٥ أذار ١٩٥٥م.

(٥٣) (م.ع.ج.ز)، مذكرة كلية الشريعة بكشوفات توزيع الامتحانات ١٣ اب ١٩٦٠م هامش شيخ الأزهر محمود شلتوت، بتاريخ ١٥ اب ١٩٦٠.

(٥٤) عبد الرحيم العقيقي البخشايشي، كفاح علماء الاسلام في القرن العشرين، مكتب نويد اسلام، (قم، ١٤١٨هـ)،ص ص ١٩٨-٢٠١؛ محمد محمد المدني، المصدر السابق، ص ٦٥٣.

(٥٥) محمد مورو أحمد، المصدر السابق، ص٥٢؛ مصطفى محمد رمضان، دور الأزهر الثقافي والعلمي في افريقيا وتحدياته، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١١.

(٥٦) عبد الكريم بي أزار الشيرازي، الوحدة الاسلامية أو التقريب بين المذاهب السبعة، ط٢، مؤسسة الاعلمي، (بيروت، ١٩٩٢)، ص ٢٢ .

(٥٧) مكتب شيخ الجامع الأزهر، نص الفتوى التي اصدرها السيد صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر في شان جواز التعبد بمذهب الشيعة الأمامية ؛ طالب الرفاعي، من يوميات عالم شيعي في مصر، تحرير وتحقيق: توفيق المدني، دار سطور، (بغداد، ٢٠١٨)، ص ص ١٤١ – ١٤٢.

(٥٨) محمود شلتوت، الاسلام دين الوحدة، مجلة الأزهر، ج ٧، مج ٣٠، كانون الثاني ١٩٥٩، ص ٦١٥.

(٥٩) عبد الرحيم العقيقي البخشايشي، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٦٠) حسن سلهب، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٦١) محسن الحكيم: ولد عام ١٨٨٩ بمدينة النجف الاشرف، وينتسب لأسرة الحكيم ترجع جذورها إلى جبل عامل في جنوب لبنان، درس على يد السيد محمد كاظم اليزدي والاخوند محمد كاظم الخرساني وآخرون، نال الاجتهاد والمرجعية بعد شيخ الشريعة الاصفهاني، توفي عام ١٩٧٠. للمزيد من التفاصيل حول حياته ينظر: وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ص ١ - ١٩٦.

(٦٢) مركز النجف الاشرف للتأليف والتوثيق والنشر، الموسوعة الوثائقية النجفية (الوحدة الاسلامية)، سلسلة اصدارات مركز النجف الاشرف، مكتبة كاشف الغطاء، (النجف، ١٤٣٦هـ)، ص ص ٢٥-٢٦

(٦٣) عبد الرحمن حسن: ولد عام ١٨٣٣م في مدينة سوهاج، التحق بالأزهر وحصل على الشهادة العالمية عام ١٩١١، عين مديراً لقسم المساجد في وزارة الاوقاف عام ١٩٣٠، ثم رئيساً لقسم المحاكم الشرعية، اخير مديراً للجامع الأزهر عام ١٩٤٤، ثم عين وكيلاً للأزهر عام ١٩٤٦، وعضواً بجماعة كبار العلماء عام ١٩٤٩، توفي عام ١٩٦٦. ينظر: محمد عبد العليم حسين، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(٦٤) مكتب شيخ الأزهر، تقرير تحضير اعمال المؤتمر في مصر المتقرر انعقاده في اب ١٩٣٧م، ص١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ص ٢ - ٩.

(٦٦) ليث أحمد علي، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٦٧) مكتب شيخ الأزهر، تقرير تحضير اعمال المؤتمر، المصدر السابق، ص ص ٦-٩.

(٦٨) حسن سلهب، المصدر السابق، ص ص ٦٥ -٦٩.

(٦٩) عبد الحليم محمود: ولد عام ١٩١٠ في محافظة الشرقية، التحق بالأزهر للدراسة عام ١٩٢٣، فحصل على الشهادة العالمية عام ١٩٣٢، حصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة الاسلامية من فرنسا عام ١٩٤٠، وبعد عودته عمل مدرساً لعلم النفس بكلية اللغة العربية في الأزهر، ثم عميداً لكلية أصول الدين عام ١٩٦٤، وعضواً ثم امينا عاماً لمجمع البحوث الاسلامية، ثم وكيلاً للأزهر للمدة (١٩٧٠-١٩٧٣)، توفي عام ١٩٧٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحليم محمود، الحمد لله هذه حياتي، ط٣، دار المعارف، (القاهرة، د.ت)، ص ص ٣٠ - ١٧٩.

(٧٠) (م.ع.ج.ز)، التقرير المقدم من فضيلة الشيخ محمود شلتوت عضو مؤتمر القانون الدولي المقارن بلاهاي عن بعض شؤون البعثة الأزهرية في اوربا بتاريخ تشرين الثاني ١٩٣٧، استمارة رقم (٢) (و) ١ حزيران ١٩٣٦؛ (م.ع.ج.ز)، مصروفات فضيلة الاستاذ الشيخ محمود شلتوت في سفره لتمثيل الجامع الأزهر في المؤتمر الدولي للقانون المقارن بلاهاي، استمارة رقم (٢) (و) ١ ايار ١٩٣٧.

(٧١) كان هذا الكتاب رسالته في الدكتوراة.

(٧٢) حسن سلهب، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ص ٥٧ - ٥٨.

(٧٥) محمد عماره، المصدر السابق، ص ٦١.

(٧٦) محمود شلتوت، الاسلام عقيدة وشريعة، ط١٥ ، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٨٨)، ص ص ٩-١٠.

(٧٧) محمد عماره، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٧٨) محمود شلتوت، الاسلام عقيدة وشريعة، ص ٥٤٩؛ محمود شلتوت، الاسلام دين الوحدة، ص ٦١٤.
(٧٩) محمود شلتوت، من توجيهات الاسلام، ط٨ ، دار الشروق، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص ص١٢٢-١٢٣، ١٤٩.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ص ٤٥٩-٤٦٠.
(٨١) المصدر نفسه، ص ص ٥٤،٢٠، ٤٥٧،٤٤٩،١٢٥،٥٦.
(٨٢) حسن سلهب، المصدر السابق، ص ٦٢.
(٨٣) محمود شلتوت، من توجيهات الإسلام، ص ١١٩.
(٨٤) حسن سلهب، المصدر السابق، ص ص ٦٣ – ٦٤، ١٠١ – ١٠٣؛ عباس محمود العقاد، الموفّق الموفّق الإمام المصلح محمود شلتوت، مجلة الأزهر، ج٦ ، كانون الثاني ١٩٦٤، ص ٦٤٧.
(٨٥) محمود شلتوت، إلى القرآن الكريم، دار الشروق، (القاهرة، د.ت)، ص ص ٥-٦.
(٨٦) محمود شلتوت، الفتاوى، دار الشروق، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٤٥.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ص ٣٤٥-٣٤٧.
(٨٨) محمود شلتوت، الفتاوى، ص ص ٣٤٩-٣٥٠.
(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٥٠.
(٩٠) حسن سلهب، المصدر السابق، ص ص ٦٠ – ٦١.
(٩١) محمود شلتوت، الاسلام والوجود الدولي للمسلمين، سلسلة الثقافة الاسلامية، مطبعة دار الجهاد، (القاهرة، ١٩٥٨).
(٩٢) حلمي النمنم، المصدر السابق، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٩.

المصادر:

أولاً الوثائق:

١. غير المنشورة:

أ: المجلس الأعلى للجامع للأزهر(م.ع.ج.ز):

١. التقرير المرفوع من قبل الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية إلى فضيلة الاستاذ شيخ معهد الاسكندرية بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١، استمارة رقم (٣) (ز) ٥ تموز ١٩٣٩.
٢. التقرير المقدم من فضيلة الشيخ محمود شلتوت عضو مؤتمر القانون الدولي المقارن بلاهاي عن بعض شؤون البعثة الأزهرية في اوربا بتاريخ تشرين الثاني ١٩٣٧، استمارة رقم (٢) (و) ١ حزيران ١٩٣٦.
٣. الجلسة المعقودة بتاريخ الاربعاء٣ محرم ١٣٧٨هـ -٣٠ حزيران ١٩٥٨ بشأن محضر لجنة بحث مسائل الاوقاف المعقودة بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٨٥، مسألة رقم (١٦) استمارة رقم (٤) (و) ١٠ كانون الأول ١٩٥٣.
٤. جلسة يوم ٢٢ أيلول ١٩٣٨م، مسألة رقم (٢٠) تعيين فضيلة الاستاذ الشيخ محمود شلتوت وكيل كلية الشريعة مفتشاً بالإدارة العامة للجامع الأزهر، استمارة رقم (٢) (و) ١ أيار ١٩٣٧.
٥. صورة التقرير المرفوع من قبل الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية إلى فضيلة الاستاذ شيخ معهد القاهرة في ١٤ كانون الأول ١٩٤٠، استمارة رقم (٣) (ز) ٥ تموز ١٩٣٩.

٦. صورة التقرير المرفوع من قبل الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية إلى فضيلة الاستاذ شيخ معهد الدسوق بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٤١، استمارة رقم (٣) (ز) ٥ تموز ١٩٣٩.
٧. القرار الصادر من المجلس الاعلى للأزهر بالموافقة على المدرسين الذين اختيروا للتدريس في الكليات والشعب التخصص الملحقة بها بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٥٠هـ / ١٨ تموز ١٩٣١، استمارة رقم (٣-و) ٤ اذار ١٩٣١.
٨. قرار تعيين رئيس ومساعدين في امتحانات الشهادات العالية لعام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩، بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٥٩.
٩. قرار تعيينه رئيساً امتحان الشهادة العالية لكلية اللغة العربية وكلية الشريعة والشهادة العالمية مع اجازة التدريس واجازة القضاء الشرعي، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٥٩م.
١٠. محضر لجنة بحث مسائل الاوقاف المعقودة بجلسة ٥ رجب ١٣٧٧هـ / ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨.
١١. مذكرة بشأن أعفاء ورثة المرحوم الشيخ عبد الله الدراز من مبلغ قدره ٤٣،٠٦٩ مليون جنيه مصاريف شحن كتب أخذها معه عند سفره لتمثيل الأزهر في مؤتمر الشريعة الاسلامية الذي عقد في باريس عام ١٩٥١، استمارة رقم (٢) (و) ٥ شباط ١٩٦٠.
١٢. مذكرة بشأن الانعام على بعض حضرات العلماء بكسى التشريف العلمية الموقعة من قبل شيخ الجامع الأزهر في ٩ شباط ١٩٣٧، استمارة رقم (٢) (و) ١٠ ايار ١٩٣٦.
١٣. مذكرة بشأن تعيين الشيخ محمد الطيب النجار والشيخ عبد الرحمن مدرسين بكلية اللغة العربية، استمارة رقم (٢) (و) بتاريخ ٥ ايار ١٩٥٨م .
١٤. مذكرة بشأن صرف مبلغ قدره ١٧جنيه لإقامة سرادق لاستقبال المشيعين في جنازة المغفور له الشيخ محمد الخضر الحسين الجامع الأزهر السابق، استمارة رقم (٢) (و) بتاريخ ٥ أذار ١٩٥٥.
١٥. مذكرة كلية الشريعة بكشوفات توزيع الامتحانات ١٣ اب ١٩٦٠م بهامش شيخ الأزهر محمود شلتوت، بتاريخ ١٥ اب ١٩٦٠.
١٦. مشيخة كلية الشريعة الاسلامية، تعيين الشيخ محمود شلتوت مدرساً في كلية الشريعة الاسلامية، استمارة رقم (٣) (ز) ٣٣ تموز ١٩٣٤.
١٧. مشيخة كلية الشريعة الاسلامية، مطلوب رد تكليف الشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمود شلتوت بتدريس دروس التفسير ومقارنة المذاهب في كلية الشريعة، استمارة رقم (٣) (ز) ٣٣ تموز ١٩٣٤.
١٨. مصروفات فضيلة الاستاذ الشيخ محمود شلتوت في سفره لتمثيل الجامع الأزهر في المؤتمر الدولي للقانون المقارن بلاهاي، استمارة رقم (٢) (و) ١ ايار ١٩٣٧.
١٩. نتيجة تفتيش الشيخ محمود شلتوت مفتش العلوم الدينية والعربية عن معهد الاسكندرية بدمنهور، بتاريخ ٩ شباط ١٩٤١.

ب: هيئة كبار العلماء:

١. التقرير المرفوع من رئيس اللجنة الفرعية المتشكلة من قبل جماعة كبار العلماء إلى صاحب فضيلة الشيخ الاكبر للجامع الأزهر، ربيع الأول لعام ١٣٧٤- تشرين الثاني ١٩٥٤.
٢. تشكيل لجنة فتوى من قبل جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٤.

٣. كتاب موقع من قبل هيئة كبار العلماء ومنهم الشيخ محمود شلتوت مرسل إلى رئيس جمهورية مصر محمد نجيب الربيعي، بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٥٤.

ب: قرارات رئيس الجمهورية:

١. قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٥٧، تعيين الشيخ محمود شلتوت وكيلاً للجامع الأزهر والمعاهد الدينية، الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٧ بتوقيع رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر.

٢. قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٥٧ لسنة ١٩٥٨، تعيين الشيخ محمود شلتوت شيخاً للجامع الأزهر، الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٥٨ بتوقيع رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر.

ج: مكتب شيخ الأزهر:

١. مكتب شيخ الأزهر، كتاب مرفوع من مشيخة الأزهر إلى نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون الأزهر بتوقيع جمال عبدالناصر.

٢. مكتب الشيخ الأزهر، تقرير تحضير اعمال المؤتمر في مصر المتقرر انعقاده في اب ١٩٣٧.

٣. مكتب شيخ الأزهر، تقرير من الشيخ عبد المجيد سليم إلى مكتب سكرتارية الملك المعظم والمرفق معه تقرير لجنة شؤون مراقبة البحوث والثقافة الاسلامية إلى صاحب فضيلة الشيخ الاكبر للجامع الأزهر، بتاريخ ٥ صفر لعام ١٣٧٠ / ١٥ تشرين الثاني١٩٥٠.

٤. مكتب شيخ الجامع الأزهر، نص الفتوى التي اصدرها السيد صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر في شان جواز التعبد بمذهب الشيعة الأمامية.

٢. الوثائق المنشورة:

١. مركز النجف الاشرف للتأليف والتوثيق والنشر، الموسوعة الوثائقية النجفية (الوحدة الاسلامية)، سلسلة اصدارات مركز النجف الاشرف، مكتبة كاشف الغطاء، النجف، ١٤٣٦هـ.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الاكاديمية:

١. ليث أحمد علي، الأزهر الشريف وأثر في الحياة السياسية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

٢. وفاء خالد خلف، محمد نجيب ودوره السياسي والعسكري في مصر حتى عام ١٩٥٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦.

ثالثا: الكتب:

١. حسن سلهب، محمود شلتوت قراءه في تجربة الإصلاح والوحدة الاسلامية، ط٢، مركز الحضارة للتنمية الاسلامية، ط٢، (بيروت، ٢٠١٤).

٢. حلمي النمنم، الأزهر الشيخ والمشيخة، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠١٢).

٣. حمادة حسني، جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف ١٩١١ – ١٩٦١، مكتبة بيروت، (سلطنة عمان، ٢٠٠٨).

٤. سعاد ماهر، الأزهر أثر وثقافة، سلسلة دراسات في الاسلام يصدرها المجلس الاعلى للشئون الاسلامية، وزارة الثقافة، العدد (٢٢)، (القاهرة، ١٩٦٢).

٥. سعيد عبد الرحمن، شيوخ الأزهر،ج٤، الشركة العربية، (القاهرة، د.ت).

٦. شوقي عطا الله جمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في افريقيا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، (الاسكندرية، ١٩٨٨).
٧. طالب الرفاعي، من يوميات عالم شيعي في مصر، تحرير وتحقيق: توفيق المدني، دار سطور، (بغداد، ٢٠١٨).
٨. عبد الحليم محمود، الحمد لله هذه حياتي، ط٣، دار المعارف، (القاهرة، د.ت).
٩. عبد الرحيم العقيقي البخشايشي، كفاح علماء الاسلام في القرن العشرين، مكتب نويد اسلام (قم، ١٤١٨هـ) .
١٠. عبد العزيز الأزهري وآخران، فؤاد الأول، مطبعة مصر، (القاهرة، ١٩٣٧).
١١. عبد الكريم بي أزار الشيرازي، الوحدة الاسلامية أو التقريب بين المذاهب السبعة، ط٢، مؤسسة الاعلمي، (بيروت، ١٩٩٢).
١٢. علي عبد صبح ومحمد عبد المنعم خفاجي، الحركة العلمية في الأزهر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المكتبة الأزهرية، ج١، (القاهرة، ٢٠٠٧).
١٣. كمال الدين عبد الغني المرسي، العلمانية والعولمة والأزهر، دار المعرفة الجامعية، (مصر، ١٩٩٩).
١٤. محمد البهي، الأزهر تأريخه وتطوره ١٣٨٣-١٩٦٤ ، وزارة الاوقاف وشؤون الأزهر، (القاهرة، د.ت).
١٥. محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الأمام، ط٢، دار الفضيلة، (القاهرة، ٢٠٠٦).
١٦. محمد عبد العليم حسين، مشيخة الأزهر الشريف شيوخ ووكلاء ورؤساء جامعة الأزهر، مؤتمر العيد الالفي للأزهر، (القاهرة، ١٤٠٣هـ) .
١٧. محمد عماره، الشيخ شلتوت امام في الاجتهاد والتجديد، دار السلام للطباعة، (القاهرة، ٢٠١١).
١٨. محمد مورو أحمد، كفاح الأزهر لمحه تاريخية، مكتبة الايمان، (المنصورة، د. ت).
١٩. محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، ١٩٨٣).
٢٠. محمود شلتوت، الاسلام عقيدة وشريعة، ط١٥ ، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٨٨).
٢١. ــــــــــ، الاسلام والوجود الدولي للمسلمين، سلسلة الثقافة الاسلامية، مطبعة دار الجهاد، (القاهرة، ١٩٥٨).
٢٢. ــــــــــ، الفتاوى، دار الشروق، (القاهرة، ٢٠٠٢).
٢٣. ــــــــــ، إلى القرآن الكريم، دار الشروق، (القاهرة، د.ت).
٢٤. ــــــــــ، من توجيهات الاسلام، ط٨ ، دار الشروق، (بيروت، ٢٠٠٤)
٢٥. مصطفى محمد رمضان، تاريخ الاصلاح في الأزهر في العصر الحديث (١٨٧٢-١٩٦١)، دار الوفاء للنشر والطباعة، (مصر، ١٩٧٧).
٢٦. ــــــــــ، دور الأزهر الثقافي والعلمي في افريقيا وتحدياته، (١٩٩٧، القاهرة).
٢٧. وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، (بغداد، ٢٠٠٩).

رابعاً: البحوث المنشورة:

١. عدنان عبد الهاي سرحان الخالدي، محمد مصطفى المراغي ١٨٨١- ١٩٤٥حياته.. جهوده القضائية.. توجهاته الإصلاحية في مؤسسة الأزهر، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد ١، ٢٠١٩.

خامساً: المقالات:

١. عباس محمود العقاد، الموفّق الموفّق الإمام المصلح محمود شلتوت، مجلة الأزهر، ج٦، كانون الثاني ١٩٦٤.
٢. محمد محمد المدني، صفحات بيضاء من جهاد شلتوت، مجلة الأزهر، ج ٦، كانون الثاني ١٩٦٤.
٣. محمود شلتوت، الاسلام دين الوحدة، مجلة الأزهر، ج ٧، مج ٣٠، كانون الثاني ١٩٥٩.
٤. ــــــــــــ، رسالة الأزهر في ضوء قانونه الجديد، ج٧، مج ٣٣، كانون الاول ١٩٦١.
٥. مجلة الأزهر(القاهرة)، ج٤ و٥، مج ٣٠، ايلول ١٩٥.

سادساً: المواقع الالكترونية:

1. http://almadany.com/cv-ar.php.